

المبسوط

المرتتهن بما ضمن على القابض لأنه هو الذي سلمه إليه مع علمه أنه ليس بمالك له فهو في حقه كمودع الغاصب فإذا ملك الغاصب بالضمان كان مسلماً ملك نفسه إلى الأجنبي طوعاً وقد هلك في يد القابض من غير فعله فلا ضمان عليه إلا أن يكون ادعى الوكالة من صاحبه ودفعه المرتتهن من غير تصديق فحينئذ يرجع عليه لأجل الغرور الممكن من جهته بدعواه الوكالة من صاحبه وقد قيل في تصحيح جواب الكتاب إن حالة الشركة التي بينهما توهم كثيراً من الناس جواز قبض أحدهما له في حقهما فيقوم ذلك مقام الغرور الذي يمكن بادعاء أحدهما الوكالة فكما يرجع هناك بما ضمن فكذلك هنا ولو كان رهنه أحدهما بإذن شريكه ثم نقض الرهن وقبضه وسلم ذلك المرتتهن جاز ذلك لأنه هو الذي رهنه (ألا ترى) أن المستعير للرهن إذا نقض الرهن واسترد العين برضا المرتتهن كان جائزاً فكذلك هنا وإلى أعلم .

\$ باب جنایة الرهن بعضه على بعض \$ (قال رحمه الله) وإذا ارتهن الرجل عبيدين بألف درهم وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما صاحبه فإن الباقي يكون رهناً بتسعمائة وخمسين والأصل فيه أن يقال نصف كل واحد من العبيدين مشغول بنصف الدين ونصفه فارغ فالنصف الذي هو مشغول من القاتل جنى على نصف شائع من المقتول نصف ذلك مما هو مشغول ونصفه مما هو فارغ وكذلك النصف الذي هو فارغ من القاتل جنى على نصف شائع من المقتول نصفه من المشغول ونصفه من الفارغ وجرى الجنایة المشغول على المشغول هدر وجرى الجنایة الفارغ على المشغول معتبرة وإنما قلنا ذلك لأن العبيدين على ملك الراهن بعد عقد الرهن كما كانا قبله وجرى الجنایة أحدهما قبل عقد الرهن على الآخر خطأ هدر لأن المستحق بجرى الجنایة الخطأ نفس الجاني ملكاً وهو مملوك لمولي المجنى عليه ولو اعتبرت الجنایة لاستحق بها على نفسه ملك نفسه وهذا لغو فكذلك بعد عقد الرهن لا يمكن اعتبار الجنایة لحق الراهن وإنما يجب اعتبار الجنایة لحق المرتتهن لأن في حق المرتتهن تمييز البعض عن البعض كان لثبوت حق الاستيفاء له في نصف كل واحد منهما (ألا ترى) أن جنایة الراهن على المرهون تعتبر لحق المرتتهن فكذلك جنایة ملك الراهن على حق المرتتهن تكون معتبرة لحق المرتتهن إذا عرفنا هذا فنقول جنایة الفارغ على الفارغ لو اعتبرت إنما تعتبر لحق الراهن إذ لا حق للمرتتهن في المحل المجنى